

تمهيد.

يعتبر تحليل قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها من الوظائف المهمة للتحليل المالي، وقد تزايدت هذه الأهمية خلال العقدين الأخيرين بعد أن ثبت أن القوائم المالية التقليدية المتمثلة بقائمتي المركز المالي والدخل لا توفران بما فيه الكفاية من المعلومات الضرورية سواء لأغراض الإدارة أو الاستثمار، ولهذا السبب تم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول، بحيث يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة ومكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلاً، يسمى جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية)، حيث أن هذا الجدول يوفر معلومات مفيدة تسمح بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس الآزم لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

وحسب نظام SCF فإن الهدف من إعداد جدول تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة) هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية بالإضافة إلى تزويدهم بمعلومات حول كيفية استخدام هذه السيولة، كما يسمح الجدول بتحديد أو قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على مواجهة مختلف الإلتزامات، ويعتبر أداة مهمة لتقييم مختلف السياسات التي تنفذها المؤسسة بالإضافة إلى تحديد أثر سياسات التمويل والاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة.

### أولاً: الإطار العام لجدول تدفقات الخزينة.

#### 1: مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانزمات للمؤسسة الاقتصادية ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة، فهو يعطي مستعملي الكشوفات المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن هذه السيولة المالية ويقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الخاصة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.

كذلك يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات النقدية لأول المدة والتدفقات النقدية لآخر المدة، فهو يحاول الإجابة على التغيرات (الزيادة أو النقصان) في النقدية المتاحة، إذ أنه يبين التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة خلال نفس الفترة.

كما يمكن تعريف هذه القائمة على أنها إحدى القوائم الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، وهي عبارة عن كشف مالي يظهر الأثر النقدي الداخلى والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحصل في المؤسسة خلال السنة المالية، أي العمليات الناجمة عن التشغيل أو سداد الالتزامات القصيرة وطويلة الأجل عند استحقاقها، وتبين مدى إمكانية استمرار المؤسسة وكيفية استخدام الفائض استخدامها أمثلاً، وتساعد الإدارة المالية على تحديد القدرة على توليد التدفقات النقدية مستقبلاً.

## 2: أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة:

تتمثل أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة فيما يلي:

\*المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصراً استراتيجياً تمويل المؤسسة بواسطتها نشاطها وتضمن ازدهارها، كذلك تعتبر مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة)، وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل)، كما تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة (حالة جيدة، عجز، إفلاس... الخ).

\*التكيف مع التنبؤ، حيث يحلل هذا الجدول التحصيلات والتسديدات مجمعة في وظائف، لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية (مخطط التمويل).

\*الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور استعماله على المستوى الدولي.

## 3: أهمية جدول تدفقات الخزينة:

تلتزم المعايير المحاسبية الدولية المؤسسات بعرض بعض المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في تدفقاتها النقدية المتأتية من مختلف الدورات (الإستغلال، الإستثمار والتمويل)، وتعتبر قائمة تدفقات الخزينة من القوائم المالية الهامة بالنظر إلى كونها:

\*تقدم لمستخدمي البيانات المالية المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والتي تفيدهم في معرفة المركز النقدي للمؤسسة وقياس قدرتها على توليد النقدية وسداد المطلوبات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.

\*معرفة قيمة الفجوة بين صافي الدخل المعبر عنه في قائمة الدخل القائم بناؤها على أساس الإستحقاق ورصيد الخزينة الظاهر في قائمة التدفقات النقدية القائم بناؤها على الأساس النقدي.

## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

\*المساعدة على التنبؤ، حيث أن المعلومات المتوفرة عن التدفقات النقدية السابقة أو التاريخية مؤشر مساعد للتنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات، وذلك للتكيف مع الظروف المحيطة بالمؤسسة.

\*بيان التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

\*مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.

\*تعزيز المقارنة بين المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الأداء التشغيلي كونها تلغي آثار استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة للعمليات المتشابهة.

\*تقييم نختلف سياسات وظائف المؤسسة، حيث يسمح بفصل التدفقات حسب الوظائف بمعرفة أحسن لسياسة كل وظيفة على مستوى المؤسسة.

### 4: أهداف جدول تدفقات الخزينة:

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاثة وظائف أساسية، وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة، كما انه يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الإستثمارات المادية، المعنوية والمالية، ومن هنا يبين تطور التمويل الخارجي وكذا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للإستغلال، تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح والحاجة للحصول على قروض خارجية، بالإضافة إلى تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل والكشف عن أسباب الاختلاف الموجود بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، دراسة تأثير العمليات الاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة، ويمكن توضيح الوظائف التي تكون الجدول في:

4-1: وظيفة التمويل: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواءا بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية :

\*التدفقات الداخلة، كالقروض الجديدة المتحصل عليها، تحصيلات إصدارات الأسهم (أي رفع رأس المال نقداً)، إعانات الاستثمار والإيرادات المالية.

\* التدفقات الخارجة، كتسديدات أقساط القروض، مبالغ الأرباح الموزعة، إعادة شراء الأسهم الخاصة.

4-2: وظيفة الإستثمار: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم التدفقات النقدية المتأتية من دورة الإستثمار:

\* تدفقات نقدية موجبة، وتمثل أساسا في تحصيلات التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية والمالية، وتحصيلات الأموال المقرضة للغير من طرف المؤسسة (ودائع وتوظيفات).

\* تدفقات نقدية سالبة، وتمثل أساسا في المدفوعات الفعلية عن عمليات حيازة الاستثمارات بمختلف أنواعها، نفقات التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة، القروض المقدمة للغير ومصاريف البحث والتطوير.

4-3: وظيفة الإستغلال: تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار، حيث أن هذه التدفقات تعتبر معيارا هاما للحكم على نجاعة أداء المؤسسة في توليد النقدية من النشاط الرئيسي الذي تمارسه ومدى كفايتها لتغطية عملياتها الاستثمارية وسداد ديونها وتوزيع أرباح على الشركاء، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم التدفقات النقدية المتأتية من وظيفة الإستغلال:

\* التدفقات النقدية الداخلة، وأهمها المبالغ المحصلة فعلا من مبيعات السلع والخدمات للزبائن، مداخيل الاتاوة والأتعاب والعمولات، الإيرادات المالية، تعويضات شركات التأمين، بالإضافة على الإيرادات العملية الأخرى، والإيرادات الاستثنائية.

\* التدفقات النقدية الخارجة، وتتعلق بالمدفوعات الفعلية التي ترتبت عن النشاط مثل تسديدات الأجور وما يتعلق بها، المبالغ المدفوعة للموردين، المصاريف المالية، تسديدات الضرائب، أقساط التأمين المدفوعة وتسديدات الخدمات الخارجية.

ثانيا: عرض جدول تدفقات الخزينة.

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة) وفق طريقتين، مباشرة وغير مباشرة، فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانونا، وبذلك فإن المؤسسة مجبرة على إعداد هذا الجدول

## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

وفق هذه الصيغة، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية، والهدف منها إضافة على سهولة إعدادها يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي للمؤسسة.

### 1: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

وهي الطريقة التي يوصي بها المشرع الجزائري حيث يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة، ويتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة عند أي لحظة زمنية، وعند أي مستوى من النشاط، وذلك من خلال حصر التدفقات المالية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة، كل حسب النشاط التابع له، ومن ثم يتم إعداد الجدول حسب هذه الطريقة وفق التسجيل المحاسبي للعملية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه العملية وأثرها على خزينة المؤسسة، كما أن هذا الجدول يعرض التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية (العملياتية)، الإستثمارية والتمويلية في ثلاث أرصدة كالتالي:

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	تدفقات الخزينة
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية). تحصيلات مقبوضة من الزبائن. مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. الضرائب على النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية). (01)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. المسحوبات الخاصة بشراء تقيتات مادية أو معنوية. التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التقيتات المادية أو المعنوية. المسحوبات الخاصة بشراء تقيتات مالية.

المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

			التحصيلات الخاصة بالتنازل عن التثبيتات مالية. التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستعملة.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. (02)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم. الحصص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. (03)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.
			تغير الخزينة في الفترة (03+02+01).
			الخزينة ومثيلاتها عند افتتاح السنة المالية. الخزينة ومثيلاتها عند إقفال السنة المالية.
			تغير الخزينة في الفترة.
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

يتم حساب مختلف التدفقات الرئيسية على النحو التالي:

1-1: صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستغالية (العملياتية) (01): ويتم حسابه كما

يلي:

صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغالية = تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

مع العلم أن:

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية = تحصيلات مقبوضة من عند الزبائن - مبالغ مدفوعة للموردين  
والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة.

ويتم حساب كل منها كما يلي:

1-1-1: التحصيلات المقبوضة من الزبائن: ويتم حسابها على النحو التالي : ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والمنتجات الملحقة ماعدا ح/ 709 التخفيضات و التنزيلات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة الخاص بالمبيعات - التغير في ح/41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تحصيلات أخرى تدخل ضمن هذا العنصر وتتمثل في ح/74 إعانات الاستغلال + ح/757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + ح/758 المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في ح/487 المنتجات المعاينة مسبقا (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة).

1-1-2: المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: وتحسب كما يلي : ح/60 المشتريات المستهلكة ماعدا ح/609 التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة للمشتريات + ح/61 الخدمات الخارجية + ح/62 الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى - التغير في رصيد ح/401 موردو المخزونات والخدمات - التغير في رصيد ح/467 الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة + ح/63 أعباء المستخدمين - التغير في ح/42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم - التغير في ح/43 الهيآت الاجتماعية والحسابات الملحقة.

بالإضافة إلى أن هناك مبالغ مدفوعة لمعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو التالي: ح/64 الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة + ح/65 الأعباء العملياتية الأخرى - التغير في رصيد ح/445 الدولة الرسوم على رقم الأعمال - التغير في رصيد ح/486 الأعباء المعاينة مسبقا.

1-1-3: الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة: وتتمثل في ح/66 الأعباء المالية.

1-1-4: الضرائب على النتائج المدفوعة: وتحسب كما يلي: ح/695 الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج النشطة العادية - التغير في رصيد ح/444 الدولة الضرائب على النتائج.

1-1-5: تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: تحدد بالفرق بين ح/77 العناصر غير العادية منتجات ح/67 العناصر غير العادية أعباء.

2-1: صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(02) : ويتم حسابه كما يلي:

صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار =التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الثبيلات مادية أو معنوية- المسحوبات الخاصة بشراء ثبيلات مادية أو معنوية -المسحوبات الخاصة بشراء ثبيلات مالية + التحصيلات الخاصة بالتنازل عن الثبيلات المالية + التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب كل منها كما يلي:

1-2-1: التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الثبيلات المادية أو المعنوية: وتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

2-2-1: المسحوبات الخاصة بشراء ثبيلات مادية أو معنوية: وتحسب وفق العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيم المحاسبية الصافية عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

3-2-1: المسحوبات الخاصة بشراء ثبيلات مالية: وتحسب وفق العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة.

4-2-1: التحصيلات الخاصة بالتنازل عن الثبيلات المالية: تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

5-2-1: التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية : تتمثل في ح/76 المنتجات المالية.

6-2-1: الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة: يتمثل في مجموع الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

3-1: صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (03) : ويتم حسابه كما يلي:

صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل =التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم - الحصص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب كل منها كما يلي:



## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

1-3-1: التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم: وتتمثل في التغيير في ح/101 رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغيير في ح/103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة.

2-3-1: الححص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة: وتتمثل في ح/12 نتيجة السنة المالية - التغيير في ح/106 الإحتياطات.

3-3-1: التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغيير في ح/16 الإقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

4-3-1: تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغيير في ح/16 الإقتراضات والديون المماثلة.

4-1: تغيير الخزينة في الفترة (03+02+01): ويتم حسابه كما يلي:

تغير الخزينة في الفترة = صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية + صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار + صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل +/- تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير سهلة التحول إلى سيولة (التوظيفات ذات الأجل القصير وعالية السيولة).

كما يمكن حساب التغيير في الخزينة باستخدام معادلة ثانية وهي:

تغير الخزينة في الفترة = الخزينة عند إفعال السنة المالية - الخزينة عند إفتتاح السنة المالية.

2: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة:

جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة حسب SCF يقدم التدفقات النقدية أيضا في ثلاث أرصدة وفق الأنشطة المختلفة للمؤسسة (استغلال، استثمار، تمويل) ولكن بطريقة أخرى تركز على التحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي تنطلق من النتيجة الصافية للسنة المالية ثم القيام بتصحيحات تتعلق بـ:

## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

\*استبعاد أثر العمليات التي لا تؤثر على الخزينة: اهتلاك، مؤونات، خسائر قيمة، ديون مشكوك في تحصيلها، فائض/نقص التنازل عن الاستثمارات... الخ.

\*التسويات المتعلقة بالضرائب المؤجلة.

\*احتساب التغير في الاحتياج في رأس المال العامل.

ثم تتم إضافة رصيد التدفقات النقدية لكل من عمليات الاستثمار والتمويل، حيث أن الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يكمن فقط في كيفية حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال وظيفة الاستغلال، كما أن تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما، ومن بين أهم الاختلافات الأساسية بين الطريقتين أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المؤسسة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة، من ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة المباشرة أنها تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، وتتميز الطريقة المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفقاً لأساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية وفقاً للأساس النقدي، وفيما يلي سنقوم بعرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة كما يلي:

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	تدفقات الخزينة
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية(العملياتية). النتيجة الصافية للسنة المالية تصحيحات من أجل: الإهلاكات والأرصدة. تغير الضرائب المؤجلة. تغير المخزونات. تغير الزبائن والحقوق الأخرى. تغير الموردون والديون الأخرى. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية(العملياتية). (01)

المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. المسحوبات الخاصة بشراء التثبيتات. التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. (02)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. حصص النتيجة الصافية المدفوعة للمساهمين. التحصيلات الناتجة عن رفع رأسمال المؤسسة. التحصيلات المتأتية من إصدار قروض. تسديدات القروض.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. (03)
			تغير الخزينة في الفترة (03+02+01).
			الخزينة ومثيلاتها عند إفتتاح السنة المالية. الخزينة ومثيلاتها عند إقفال السنة المالية.
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.
			تغير الخزينة في الفترة.

بما أن الإختلاف بين الجدولين يكمن فقط في كيفية حساب صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال سنين فيما يلي كيفية حساب هذه التدفقات باستخدام الطريقة الغير مباشرة، وتحسب كما يلي:

1-2: صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستغلالية (العملياتية) (01): ويتم حسابه كما يلي:

صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية = النتيجة الصافية للسنة المالية + الإهلاكات والأرصدة - التغير في الضرائب المؤجلة - التغير في المخزونات - التغير في الزبائن والحقوق المماثلة + التغير في الموردين والديون الأخرى +/- قيمة التنازل الصافية عن الضرائب.
--

ويتم حساب كل منها كما يلي:

2-1-1: الإهلاكات والأرصدة (المؤونات): وتتمثل في ح/ 68 المخصصات للإهلاكات والتموينات وخسائر القيمة.

2-1-2: التغيير في الضرائب المؤجلة: وتتمثل في ح/ 442 الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

2-1-3: التغيير في المخزونات: و تتشكل من تغيير في حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ (الصف 03) مطروحا منه التغيير في ح/ 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

2-1-4: التغيير في الزبائن والحقوق المماثلة: وتتمثل في قيمة التغيير في ح/ 41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم + التغيير في ح/ 42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم + التغيير في ح/ 43 الهيآت الاجتماعية والحسابات الملحقة - التغيير في ح/ 49 خسائر القيمة عن حسابات التغيير.

2-1-5: التغيير في الموردين والديون الأخرى : وتتمثل في التغيير في ح/ 40 الموردين والحسابات المرتبطة بهم.

2-1-6: قيمة التنازل الصافية عن الضرائب: وتحسب من خلال طرح سعر التنازل من القيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها، (فائض يطرح، عجز يضاف).

أما الباقي فيتم حسابه بنفس الطريقة السابقة، أي بدون تغيير.

ثالثا: مؤشرات تحليل جدول تدفقات الخزينة.

1: التدفق النقدي الحر:

ويعبر عن كمية النقد المتاح لحملة الأسهم، ويمثل النقد المتبقي بعد دفع جميع المصاريف النقدية ومتطلبات الإستثمار التشغيلي للمؤسسة، وهو نقد محدود متاح لسداد التزامات المؤسسة، ويعطى بالصيغة التالية:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية - صافي الإستثمار + التغيير في رأس المال العامل

كما يمكن أن يحسب هذا المؤشر إنطلاقا من العلاقة التالية :

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - (النفقات الرأسمالية + توزيع الأرباح)

هنا تنشأ لنا الحالات التالية:

\*التدفق النقدي الحر أصغر من 0: المؤسسة غير قادرة على توليد أموال كافية لدعم أعمالها (المؤسسات الصغيرة لا تملك تدفق حر موجب لأن غالب سيولتها تستثمر بكثافة في نموها السريع).

\*التدفق النقدي الحر أكبر من 0: المؤسسة تولد أموالاً أكثر مما تستخدمه لعمالها ومما تعيد استثماره كتوسعات، هذا يدل على إمكانياتها لتحقيق مزيد من النمو.

2: التدفق النقدي المتاح:

ويتمثل في الرصيد النقدي المتبقي من التمويل الكامل للإستثمارات الجديدة للمؤسسة على حساب خزينة الإستغلال، كما يعتبر أيضاً مؤشر لمعرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من عملياتها او قدرتها على توزيع أرباحها على مساهميها، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{التدفق النقدي المتاح} = \text{فائض الخزينة للإستغلال} + / - \text{فائض الخزينة للإستثمار}$$

هنا تنشأ لنا الحالات التالية:

\*التدفق النقدي المتاح أصغر من 0: يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الإقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا استمر العجز يجب على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.

\*التدفق النقدي المتاح أكبر من 0: يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها.

3: فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير:

يمثل مجموع الأموال المحصلة الناتجة عن عمليات الإستغلال، خارج الإستغلال والمالية في المؤسسة بعد تسديد مختلف عمليات التسيير، وبالتالي يسمح هذا الفائض بتحديد مدى تأثيره على الخزينة، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{التغير في إحتياجات رأس المال العامل}$$

هنا تنشأ لنا الحالات التالية:

## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

\* فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير أصغر من 0: هذا يعني أن التحصيلات أقل من التسديدات، وبالتالي فالمؤسسة في وضعية حرجة.

\* فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير أكبر من 0: المؤسسة في وضعية مالية مريحة، حيث تسمح لها مواردها الذاتية (التحصيلات) من تغطية التسديدات الناتجة عن مختلف عمليات التسيير.

4: فائض الخزينة للإستغلال:

وهو يمثل النسبة الأكبر من عمليات التسيير، ويعطى بالعلاقة التالية:

فائض الخزينة للإستغلال = الفائض الإجمالي - التغير في إحتياجات رأس المال العامل

5: فائض الخزينة المرتبط بعمليات الإستثمار والتمويل:

ويتمثل هذا الفائض عن مختلف التدفقات الناتجة عن عمليات الاستثمار والتمويل، ويحسب وفق العلاقة:

فائض الخزينة المرتبط بعمليات الإستثمار والتمويل = الموارد الدائمة - الإستخدامات الثابتة - قدرة التمويل الذاتي.

كما يمكن تجزئة فائض الخزينة المرتبط بعمليات الاستثمار والتمويل إلى عنصرين هما فائض الخزينة على عمليات الاستثمار، وفائض الخزينة على عمليات التمويل، وهو ما تم اعتماده من طرف المشرع الجزائري في إطار إعداد جدول تدفقات الخزينة:

تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال

+

تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار

+

تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل

= التغير الإجمالي للخزينة

كما يمكن كتابة صيغة الخزينة الصافية كما يلي:

التغير في الخزينة الصافية = فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير + فائض الخزينة المرتبط بعمليات الاستثمار والتمويل

رابعاً: النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة.

توجد العديد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب حسب أغراض المحللين الماليين لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه، وفيما يلي سنعرض أهم هذه النسب:

1: نسب تقييم جودة الأرباح: ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1-1 نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الموارد اللازمة لتلبية إلتزاماتها المتداولة، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/الخصوم المتداولة

2-1 نسبة النقدية التشغيلية: تبين هاته النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/صافي الربح

3-1 نسبة التدفق النقدي: وتبين مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من الزبائن، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/رقم الأعمال

4-1 نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هاته النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/حقوق الملكية

5-1 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: تبين هاته النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها وحافزا للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/إجمالي الأصول

2: نسب تقييم جودة السيولة: توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، ومن أهم النسب في هذا الإطار ما يلي:

1-2 نسبة التغطية النقدية: تشير هاته النسبة إلى ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الإستثمارية والتمويلية الخارجة، وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية للوفاء بهاته الاحتياجات، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}$$

2-2 نسبة تكلفة التمويل: تمثل هاته النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد تكلفة التمويل المتعلقة بالتمويل، إن ارتفاع هاته النسبة يؤشر حقيقة على احتمال تعرض المؤسسة إلى مشاكل في السيولة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تكلفة التمويل} = \text{تكلفة التمويل} / \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}$$

2-3 نسبة التدفقات النقدية الضرورية: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصير الأجل)}$$

2-4 نسبة الفائدة المدفوعة: تبين النسبة مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض وارتفاع هاته النسبة يؤشر حقيقة إلى احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل في السيولة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \text{الفوائد المدفوعة} / \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}$$

2-5 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل: تبين مدى كفاية النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في سداد الديون طويلة الأجل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل} = \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{الديون طويلة الأجل}$$

3. نسب السياسة المالية للمؤسسة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات من التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم النسب في هذا الإطار ما يلي:



## المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

3-1 نسبة التوزيعات المقبوضة: تعكس هاته النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح، وارتفاع هاته النسبة دليل على قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة لمصادر تمويلية خارجية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

3-2 نسبة إعادة الإستثمار: تقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية في تمويل شراء الأصول طويلة الأجل مثل الأراضي، المباني،... الخ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة إعادة الإستثمار} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{مشتريات الأصول طويلة الأجل}}$$

3-3 نسبة أثر الإهلاك والإطفاء: تكشف هاته النسبة أثر الإهلاك والإطفاءات على تدفقات أنشطة التشغيل، وتعتبر المؤسسة أكثر كفاءة إذا كانت الإهلاكات والإطفاءات أقل من التدفقات التشغيلية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة أثر الإهلاك والإطفاء} = \frac{\text{الإهلاكات والإطفاءات}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

## خامسا: مثال توضيحي.

قدمت لك المعلومات المحاسبية التالية من مؤسسة الأمل خلال سنتي N و N-1

N-1	N	السنة
8499	9271	-تحصيلات مقبوضة من عند الزبائن.
8519	7974	-مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين.
419	375	-الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
650	550	-الضرائب على النتائج المدفوعة.
1300	1200	-مبالغ مدفوعة لتغطية أعباء غير عادية.
2473	2386	-مبالغ مقبوضة ناتجة عن نشاطات غير عادية.
2000	1800	-المسحوبات عن شراء تسيّيات مادية.

المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

1600	1500	-التحصيلات عن التنازل عن أصول مادية.
450	735	-الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.
528	550	-حصص وتوزيعات تم القيام بها.
/	/	-الخزينة ومثيلاتها عند افتتاح السنة المالية.
1900	2500	-الخزينة ومثيلاتها عند إقفال السنة المالية.
/	/	-النتيجة السنوية الصافية.

المطلوب:

-إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة مع التعليق عليه.

الحل:

السنة N-1	السنة N	تدفقات الخزينة
8499	9271	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغالية(العملياتية). تحصيلات مقبوضة من الزبائن.
8519-	7974-	مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين.
419-	375-	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
650-	550-	الضرائب على النتائج المدفوعة.
1089-	372+	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
1173+	1186+	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.
84+	1558+	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغالية(العملياتية). (01)
2000-	1800-	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار .
1600+	1500+	المسحوبات الخاصة بشراء تسيئات مادية أو معنوية.
/	/	التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التسيئات المادية أو المعنوية.
/	/	المسحوبات الخاصة بشراء تسيئات مالية.
/	/	التحصيلات الخاصة بالتنازل عن التسيئات المالية.
/	/	التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية.
450+	735+	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستعملة.

المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية.

50+	435+	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار. (02)
/	/	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.
528-	550-	التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم.
/	/	الحصص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة.
/	/	التحصيلات المتأتية من القروض.
		تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.
528-	550-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. (03)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.
394-	1433	تغير الخزينة في الفترة (03+02+01).
1106	567	الخزينة ومثيلاتها عند افتتاح السنة المالية.
712	2000	الخزينة ومثيلاتها عند إقفال السنة المالية.
394-	1433	تغير الخزينة في الفترة.
1900	2500	المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

التعليق على الجدول:

يبين جدول سيولة الخزينة أن هناك تحسن في قدرة المؤسسة على توليد السيولة في السنة N مقارنة بالسنة N-1 حيث حققت فائض في تدفقات الخزينة بمقدار 1433 مقارنة بعجز في تدفقات الخزينة بمقدار 394 في السنة N-1 وهو تحسن يرجع أساسا إلى الزيادة التي عرفتتها كل من تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال بمقدار 1474 وتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار بمقدار 385 مقارنة بنفس التدفقات المسجلة في سنة N-1، وبالرغم من تسجيل تدفقات سالبة في أنشطة التمويل (550) إلا أن ذلك لم يؤثر في النهاية على فائض الخزينة الإجمالي في نفس السنة، ومع ذلك يتعين على المؤسسة معالجة العجز الخاص بتدفقات أنشطة التمويل يكون إما بالبحث عن موارد تمويل داخلية على غرار الزيادة في حجم الأموال الخاصة وهو الحل الأفضل أو البحث عن موارد تمويل خارجية عن طريق الإقتراض طويلة الأجل من السوق المالي أو من البنوك.